



## انتهاكات إسرائيلية منظمة في القدس (حي الشيخ جراح نموذجاً)

### مقدمة:

شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها القدس عام 1967، باتباع سياسة ممنهجة تجاه الفلسطينيين المقدسيين؛ بهدف إحكام السيطرة على مدينة القدس وتهويدها وتضييق الخناق على سكانها الأصليين؛ وذلك من خلال سلسلة من القرارات الجائرة والإجراءات التعسفية التي طالت جميع جوانب حياة المقدسيين اليومية، ومن بينها هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي منازل ومنشآت فلسطينية بعد وضع العديد من العراقيل والمعوقات أمام إصدار تراخيص بناء لمصلحة المقدسيين؛ بهدف تحجيم وتقليص الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة.

تشير المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) إلى أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) وثق هدم أو مصادرة 389 مبنى يملكه فلسطينيون بين شهري آذار وآب 2020، أي بمعدل 65 مبنى شهرياً. كما تسببت سياسة الهدم بتشريد 442 فلسطينياً.

إن هدم المنازل خلال هذه الأشهر الخمسة يمثل أعلى متوسط لمعدل عمليات الهدم في أربعة أعوام: 1

العام	متوسط معدل عمليات الهدم
2019	52 مبنى
2018	38 مبنى
2017	35

على مدار الخمسين عاماً الماضية، طردت سلطات الاحتلال الإسرائيلي آلاف الفلسطينيين عنوةً من أراضيهم، التي احتلتها واستخدمتها بشكل غير قانوني في بناء مستوطنات لا يسكنها سوى مستوطنون إسرائيليون يهود. كما بلغ مجموع المنازل والمباني التي هدمها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة 50 ألف منزل وبنية. وتم رصد خلال النصف الأول من العام 2020 إصدار نحو 236 قرار إبعاد، منها 206 عن المسجد الأقصى، و24 قرار إبعاد عن القدس القديمة.

<sup>1</sup> موقع الأمم المتحدة، أوتشا: إسرائيل واصلت هدم المباني الفلسطينية خلال جائحة كوفيد-19 رغم الإعلان عن "تقييد" الهدم، انظر الرابط، <https://news.un.org/ar/story/2020/09/1061182>



قالت مقررّة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالسكن اللائق السيدة فرحة ليلاني "أن استخدام هدم المنازل كإجراء عقابي هو ببساطة شكل من أشكال العقاب الجماعي خلافاً للقانون الدولي. وأنه يجب على الاحتلال الإسرائيلي حلاً وقف استخدام هذه الممارسة المدمرة"<sup>2</sup>. ولكن لا يوجد كبح حقيقي للممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع

## ثانياً: نموذج التهجير: "حي الشيخ جراح"

في أواخر عام 2020 تلقى عدد من عائلات حي الشيخ جراح في القدس اخطارات من سلطة الاحتلال الإسرائيلي، تطالبهم فيها بإخلاء منازلهم لصالح جمعيات استيطانية.

تعود بداية هذه المأساة إلى النكبة الفلسطينية عام 1948، حين هُجر المئات إلى القدس المحتلة. تلت ذلك محطة ثانية عام 1956 حين استقر أصحاب المنازل في الشيخ جراح بناء على اتفاقات تأجير بينهم وبين وزارة الإرشاد والتعمير الأردنية ووكالة الأونروا، قضت بأن يقطن المهجرون في الحي ثلاث سنوات مقابل خمسين فلساً أردنياً كل سنة، على أن يتخلّوا عن حقهم في مساعدات الأونروا "كرت المؤن" التي كانت توفرها الأونروا مع بقاء حقهم في التعليم والصحة وحقهم في العودة إلى بلادهم الأصلية التي هجروا منها، ثم يتم تطويع كل بيت وإثبات ملكيته عبر الحكومة الأردنية في دائرة الطابو الأردنية بعد انقضاء مدّة الاتفاق.

انتهى الحكم الأردني للأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها مناطق في القدس ومنها الشيخ جراح، ولم تتسلّم العائلات أوراق الملكية، لتستغلّ جمعيات استيطانية الثغرات القانونية مع فقدان الوثائق الأردنية.

في المحصلة، نجحت الجمعيات الاستيطانية في طرد أول ثلاث عائلات من الشيخ جراح في العام 2008 هم عائلة ام كامل الكرد، هائلة الحنون وعائلة الغاوي، واستوطن في بيوتهم مستوطنون صاروا مجاورين لبيوت الحيّ قسراً وقهراً.

اليوم يقف نحو خمسمائة مقدسي يقطنون 28 منزلاً على مرمى حجر من نكبة جديدة في حيّ الشيخ جراح في القدس المحتلة، عقب قرار محكمة إسرائيلية إهمال الفلسطينيين حتى الثاني من أيار المقبل للرحيل، ورفضها كافة طلبات الاستئناف الفلسطينية بذريعة وجود وثائق بحوزة الجمعيات الاستيطانية تثبت أن تسجيل الأرض يعود إليها. نحن أمام مخاطر حقيقية تتطلب تحرك سريع وعاجل من السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي من أجل مواجهة عمليات الاستيطان والتهويد والمنظم الذي يهدف إلى السيطرة على الأرض والإنسان.

<sup>2</sup> خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان : إستهداف منازل الفلسطينيين بالهدم يجب أن يتوقف، انظر الرابط،

<https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15340&LangID=A>



ثالثاً: شهادات حية من حي الشيخ جراح: عرض فيديو

#### رابعاً: تصنيف سلطات الاحتلال الإسرائيلية لهدم المنازل:

- 1. الهدم العسكري:** وهو هدم البيوت على يد الجيش الاحتلال الإسرائيلي لأسباب عسكرية، وهذا النوع سائد في كافة أنحاء الضفة الغربية ومناطق (ج).
- 2. الهدم العقابي:** وهو هدم منازل العائلات الفلسطينية على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي بذريعة تنفيذ أبنائهم عمليات عسكرية ضد الإسرائيليين.
- 3. الهدم الإداري:** وهو الأكثر شيوعاً، وينفذ هذا القرار بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص، أو بذريعة المصلحة العامة.
- 4. الهدم القضائي:** هو عبارة عن قرار قضائي يصدر عن المحاكم الإسرائيلية، ومنها: محكمة الشؤون المحلية، والمحكمة المركزية، والمحكمة العليا. ويأتي قرار الهدم القضائي عادة بعد الانتهاء من الإجراءات والقرارات الإدارية الصادرة عن بلدية القدس.

#### خامساً: المخالفات القانونية للقرارات الدولية

- يعتبر هدم المنازل عملاً منافياً لأحكام القانون الدولي الإنساني خاصة ما نصّت عليه اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب. وطبقاً لهذه المعاهدة، تندرج سياسة هدم المنازل ضمن المخالفات الجسيمة وأحد أشكال الإجراءات التعسفية التي تؤدي الى تدمير ومصادرة الملكية دون وجه حق ودون وجود أي ضرورة عسكرية تستدعي ذلك.
- يعد هدم المنازل انتهاكاً صارخاً لحق الإنسان في السكن، و للمواثيق العالمية، وخاصة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948
- يعتبر الهدم سياسة "عقاب جماعي" تستهدف سلطات الاحتلال الفلسطينيين في القدس والتي تعتمد على الطرد التعسفي.
- تعتبر سياسة هدم المنازل جريمة ضد الإنسانية، باعتبارها اضطهاداً للسكان المدنيين الفلسطينيين دون وجود أي ضرورة عسكرية تستدعي ذلك. فقد حدد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أركان جريمة اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية.



- أجمع خبراء القانون الدولي، على أن الانتهاكات الجسيمة إذا ارتكبت بشكل منظم، فإنها تشكل جرائم حرب.<sup>3</sup>

إن السياسة الاسرائيلية المتبعة في هدم المنازل تنتهك العديد من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر

- أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 2334 في 2016/12/23 الذي يدين بناء المستوطنات، وتوسيعها؛ ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية.
- القرار 607 الصادر في 1988/1/5 يطلب من إسرائيل أن تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي المحتلة، ويؤكد على أن "اتفاقية جنيف" المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967 بما فيها القدس.
- يعتبر القرار 252 أن جميع الإجراءات الإدارية والتنشيرية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأموال التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس- هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس. يدعو الاحتلال الإسرائيلي، بإلحاح، إلى أن تبطل هذه الإجراءات، وأن تمتنع فوراً من القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير في وضع القدس.

## الخلاصات والتوصيات:

تعتبر سياسة هدم منازل المواطنين من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي أحد أبرز الممارسات اللا انسانية، والتي بدأت فصولها منذ أن احتلت اسرائيل الأراضي الفلسطينية كنمط من انماط العقوبات الجماعية. فما زالت سياسة الهدم تتواصل يوميا رغم المناشدات الدولية الداعية إلى وقف سياسة هدم المنازل. وأمام المخاطر المحدقة بأهالي القدس بشكل عام وأهالي الشيخ جراح بشكل خاص توصي المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بالتالي:

- ❖ مطالبة المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لوقف السياسة الإسرائيلية الرامية الى تهويد الأراضي الفلسطينية وطردها الاصليين.



- ❖ مطالبة المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، إلى القيام بخطوات عملية، وفقاً لالتزاماتها القانونية، من أجل إجبار السلطات الإسرائيلية المحتلة على احترام تلك الاتفاقية، ووقف جميع السياسات التي تنتهك حقوق الفلسطينيين ولا سيما في حي الشيخ جراح.
- ❖ التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ملاحقة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه أمام المحاكم الدولية.
- ❖ نطالب السلطة الفلسطينية بتحريك الدبلوماسية الفلسطينية لضغط على المجتمع الدولي من أجل التدخل العاجل لإنقاذ حي الشيخ جراح.
- ❖ مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على فرض عقوبات على المستوطنات الإسرائيلية، وتجريم التعامل والاتجار معها.
- ❖ تحميل الاحتلال الإسرائيلي بصفته القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية توفير الحماية للسكان المدنيين.
- ❖ ندعو المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية لتسريع ملاحقة الاحتلال الإسرائيلي وتسريع خطوات التحقيق وضم ملف حي الشيخ جراح إلى محكمة الجنايات الدولية.
- ❖ ندعو المجتمع الدولي إلى العمل على تجريم التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية.
- ❖ نطالب الدول العربية بوقف التطبيع وقطع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي الآن الانتهاكات المنظمة لم تتوقف.

بيروت، 2021-3-31

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)